الأمم المتحدة

S/2009/459

مجلس الأمن

Distr.: General
16 September 2009
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

في سياق الاجتماع المقبل لمجلس الأمن، الذي يعقد على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، يسرني باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز أن أحيط مجلس الأمن علما بالفقرات ذات الصلة التي تعكس مواقف الحركة تجاه هذه القضية المهمة المدرجة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المنعقد في شرم الشيخ بمصر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وآمل أن تغني هذه المساهمة من حركة عدم الانحياز مداولات مجلس الأمن بشأن هذه القضية وأن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب عند صياغة أية وثيقة يقرر مجلس الأمن اعتمادها في نهاية هذه القمة المهمة.

وألتمس تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن وأن توزع بشكلها الحالي على أعضاء المجلس.

(توقيع) ماجد **عبد العزيز**
السفير والممثل الدائم

230909 230909 09-51652 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

مقتطفات من الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز المنعقد في شرم الشيخ بمصر في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩

الجزء المتعلق بـ "نزع السلاح والأمن الدولي"، فقرات مختارة بشأن "نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي":

١٠٤ - جدد رؤساء الدول والحكومات التأكيد على المواقف المبدئية المتأصلة للحركة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي، بما في ذلك القرارات المتخذة في القمة الثانية عشرة المعقودة في ديربان في عام ١٩٩٨، والقمة الثالثة عشرة المعقودة في كوالالمبور في عام ٢٠٠٣، والقمة الرابعة عشرة المعقودة في هافانا في عام ٢٠٠٦، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر المعقود في كارتاخينا في عام ٢٠٠٠، والمؤتمر الوزاري الرابع عشر المعقود في ديربان في عام ٢٠٠٤، والاجتماع الوزاري المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، في عام ٢٠٠٦، والمؤتمر الوزاري الخامس عشر المعقود في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، في عام ٢٠٠٨.

١٠٥ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا استمرار قلقهم البالغ إزاء الموقف الصعب والمعقد الحالي في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، دعوا إلى تجديد الجهود للخروج من المأزق الحالي وتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه.

١٠٦ - بينما أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار أكدوا مجددا أيضا عزمهم على تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الجوهري للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي هذا الصدد، رحبوا باتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٣ بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٠٧ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا قلقهم البالغ إزاء تنامي اللجوء إلى الأحادية، وفي هذا السياق أكدوا أن تعدد الأطراف والحلول التي تتفق عليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تشكل الأسلوب المستدام الوحيد لمعالجة مسألتي نزع السلاح والأمن الدولي.

١٠٨ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا مواقف الحركة المبدئية بشأن نزع السلاح النووي، الذي ما زال يمثل أكبر أولوياتها، وكذلك مواقفها بشأن القضية المتصلة بها وهي

قضية عدم الانتشار النووي بجميع جوانبه، وشددوا على أهمية أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار النووي متوازية ومتزامنة مع الجهود المبذولة التي تستهدف نزع السلاح النووي. وأكدوا قلقهم إزاء التهديد الذي تتعرض له البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية فضلا عن احتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. وأكدوا مجددا قلقهم العميق إزاء بطء التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم حدوث تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو تحقيق التخلص الكامل من ترساناتها النووية. وأكدوا الحاجة إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ التعهد القاطع الذي قدمته في عام ٢٠٠٠ بغية القضاء التام على الأسلحة النووية، وأكدوا، في هذا الصدد، الحاجة الملحة لبدء المفاوضات بشأن نزع الأسلحة النووية دون تأخير.

١٠٩ - بعدما أشاروا إلى التصريحات الأخيرة للدول الحائزة للأسلحة النووية حول نيتها المضي في الإجراءات الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، جددوا التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ تلك الدول إجراءات ملموسة وعاجلة لتحقيق هذا الهدف.

١١٠ - لا يزال رؤساء الدول والحكومات يساورهم قلق عميق إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية بما في ذلك ''المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي (الناتو)''، هذا المفهوم الذي لا يشكل تبريرا لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، بل يسوق مفاهيم غير مبررة حول الأمن الدولي تستند إلى تطوير وتنمية الأحلاف العسكرية وسياسات الردع النووي.

١١١ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على أن التحديث الذي طرأ على الأسلحة النووية الحالية وتطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة كما ورد في وثيقة الولايات المتحدة الخاصة بمراجعة موقفها من الموضوع النووي إنما يتعارض مع الضمانات الأمنية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أعادوا التأكيد على أن هذا التحديث وكذلك تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة يعد انتهاكا للالتزامات التي تعهدت بها تلك الدول عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١١٢ - أكد رؤساء الدول والحكومات أن التقدم في مجال نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه هو أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وأكدوا مجددا على ضرورة أن تكمل الجهود المبذولة نحو نزع السلاح النووي والنهج العالمية والإقليمية وإجراءات بناء الثقة بعضها بعضا، وينبغي، كلما أمكن ذلك، أن تتم في نفس الوقت من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

١١٣ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أهمية وجدوى هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح باعتبارها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في جهاز الأمم المتحدة المتعدد الأطراف لنزع السلاح، ومضوا في تأييدهم الكامل لعمل الهيئة وأعربوا عن أسفهم لعدم قدرة الهيئة على التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن بندين من بنود جدول أعمالها خلال الجلسات الموضوعية لدورتها ذات الثلاث سنوات المنتهية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بسبب عدم توافر الإرادة السياسية والمواقف غير المرنة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، على الرغم من الدور البنّاء لحركة عدم الانحياز والمقترحات الملموسة التي قدمتها خلال المداولات، خاصة في الفريق العامل المعني بـ ''التوصيات لتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية''. وفي معرض التذكير بالمقترحات التي قدمتها الحركة خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩، دعا رؤساء الدول والحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمين للوصول إلى اتفاق حول توصيات الحركة خلال الدورات القادمة للهيئة.

١١٤ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أهمية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره هيئة المفاوضة المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح، وكرروا دعوتهم مؤتمر نزع السلاح إلى الموافقة على برنامج عمل شامل ومتوازن، من خلال إنشاء لجنة مخصصة، بشأن نزع السلاح النووي، وذلك من بين جملة أمور أخرى، على أن يتم ذلك على وجه السرعة وأن تكون له الأولوية القصوى. وأكدوا ضرورة بدء مفاوضات حول برنامج مرحلي للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد مؤتمر حول الأسلحة النووية. وأكدوا مجددا أهمية النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع والتي تفيد بأن هناك التزاما بمواصلة المفاوضات بحسن نية والانتهاء منها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع صوره تحت الرقابة الدولية الصارمة والفعالة.

١١٥ - إذ يؤكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، لاحظوا اعتماد المؤتمر برنامج عمل دورته لسنة ٢٠٠٩ في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ بعد سنوات من التأزم. وأعربوا عن تقديرهم لأعضاء المؤتمر ورئيسه، وبصفة خاصة للجزائر، لجهودهم الدؤوبة في هذا الشأن. ووافق رؤساء الدول والحكومات على مواصلة تنسيق الجهود بين ممثلي دول الحركة في جنيف.

١١٦ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا دعمهم لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، كما أكدوا قلقهم العميق إزاء استمرار انعدام توافق الآراء حتى الآن، بالرغم من الجهود التي بذلت في عام ٢٠٠٧. وفي معرض

تقدير دور رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠٠٧، الذي تم اختياره من حركة عدم الانحياز، ذكّر رؤساء الدول والحكومات بالمقترحات الملموسة والجهود المنسقة والبناءة للحركة للوصول إلى اتفاق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأعربوا عن أسفهم لغياب الإرادة السياسية لإحدى الدول التي عوقت الوصول إلى توافق في الآراء آنذاك. وشدد رؤساء الدول والحكومات أيضا على أهمية مواصلة الجمعية العامة نظرها الفعلي بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حول الأهداف وجدول الأعمال وإنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بما في ذلك إعادة انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهدافها وجدول أعمالها وإمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح. وسوف تطلب حركة عدم الانحياز، في وقت مناسب، انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

١١٧ - دعا رؤساء الدول والحكومات مرة أخرى إلى عقد مؤتمر دولي، في أقرب وقت ممكن لتحديد سبل ووسائل القضاء على الأخطار النووية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي للتخلص التام من الأسلحة النووية خلال إطار زمني محدد وحظر تطوير تلك الأسلحة وإنتاجها وحيازتها، واختبارها وتخزينها، ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها واتخاذ التدابير اللازمة لتدميرها.

١١٨ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وأكدوا مجددا أيضا ضرورة حصول الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات فعلية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وأكدوا مجددا الحاجة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا يقضي بتقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتبارها مسألة ذات أولوية، ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية. وأحاطوا علما بإنشاء لجنة مخصصة في عام ١٩٩٨ تعنى بالترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن ضمانات أمنية عالمية غير مشروطة وملزمة قانونا تقدم إلى كافة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١١٩ - شدد رؤساء الدول والحكومات على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يتعين عليها، من بين جملة أمور أخرى، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وأعادوا التأكيد

على أن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية منها، يعد أمرا أساسيا إذا ما أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق بكاملها.

١٢٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات، في معرض الإحاطة بنفاذ اتفاقية موسكو لعام ٢٠٠٢ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، أن التخفيضات على صعيدي النشر والحالة التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلا عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها للأسلحة النووية ومن ثم إزالتها تماما ودعوا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى احترام مبادئ الشفافية واللا رجوع وقابلية التحقق من أجل مواصلة تخفيض ترساناتها النووية من رؤوس حربية أو منظومات إيصال، بموجب المعاهدة. وفي معرض الإحاطة بالإشارات الايجابية من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول المفاوضات المتعلقة باستبدال معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) التي من المقرر أن ينتهي العمل بها في نهاية عام ٢٠٠٩، حث رؤساء الدول والحكومات هاتين الدولتين على التعجيل بإنهاء هذه المفاوضات من أجل إجراء تخفيضات كبيرة أخرى في أسلحتهما النووية الاستراتيجية والتكتيكية. وأكد رؤساء الدول والحكومات كذلك على ضرورة أن تكون هذه التخفيضات شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

١٢١ - لا يزال رؤساء الدول والحكومات يشعرون بالقلق إزاء الآثار السلبية المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية ضد القذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي، مما ساهم، ضمن أمور أخرى، في زيادة تقويض المناخ الدولي الذي يسمح بالطموح إلى نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وأدى إلغاء العمل بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية إلى طرح تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولجهود منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولا يزالون يشعرون بالقلق من أن يؤدي تنفيذ نظام دفاعي صاروخي قومي إلى حدوث سباق للتسلح وإلى المضي في تطوير منظومات القذائف المتطورة وزيادة عدد الأسلحة النووية.

١٢٤ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن اعتقادهم بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، فضلا عن وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية تمثل خطوات ايجابية وتدابير هامة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على الصعيد العالمي. كما رحبوا بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا حيز التنفيذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ باعتبارها إسهاما فعالا في تعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. وأكدوا مجددا أنه، في سياق

المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من الضروري أن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات غير مشروطة لجميع دول المنطقة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وحثوا الدول على إبرام اتفاقيات يتم التوصل إليها بحرية بين دول كل منطقة معنية بقصد إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد هذه المناطق، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والمبادئ التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح عام ١٩٩٩. وفي معرض الإشارة إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة على تلك المعاهدات، المعقود في تلاتيلوكلو، المكسيك، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والنتائج التي أسفر عنها، دعا رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها إلى اتباع المزيد من طرق وأساليب التعاون فيما بينها ووكالاتها المعنية بالمعاهدات والدول المعنية الأخرى. وفي هذا الصدد، أحاطوا علما باجتماع مراكز تنسيق معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومنغوليا المنعقد في أولان باتور يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأعربوا عن تأييدهم لسياسة منغوليا لإضفاء طابع مؤسسي على وضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، رحبوا بشروع منغوليا بمحادثات مع جارتيها لإبرام الصك القانوني المطلوب، وأعربوا عن أملهم في أن يتمخض هذا في القريب العاجل عن إبرام صك دولي يضفي الطابع المؤسسي على هذا الوضع.

١٢٥ - كرر رؤساء الدول والحكومات تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وكخطوة ذات أولوية في تحقيق هذا الهدف، أكدوا من جديد على الحاجة إلى التعجيل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اُعتمدت بتوافق الآراء. ودعوا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية من أجل تنفيذ الاقتراح الذي بادرت إيران بتقديمه عام ١٩٧٤ لإنشاء مثل هذه المنطقة. وإلى حين إنشاء هذه المنطقة، طالبوا إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو يعلن عن نيته القيام بذلك، بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى تلك المعاهدة دون تأخير، والإسراع بإخضاع كل منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والاضطلاع بأنشطتها ذات الصلة بالمجال النووي وفقا لنظام عدم الانتشار. ودعوا إلى تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن ''تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط'' في

أقرب وقت ممكن. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حيازة إسرائيل للقدرة النووية التي تشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لأمن الدول المجاورة وغيرها من الدول، وأدانوا إسرائيل لاستمرارها في تطوير وتخزين ترسانات نووية. وفي هذا السياق، أدانوا أيضا التصريح الصادر عن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ والمتعلق بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية. وحثوا على مواصلة النظر في مسألة القدرات النووية الإسرائيلية في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك المؤتمر العام في دورته الثالثة والخمسين. واعتبروا أنه لا مجال لتحقيق الاستقرار في أي منطقة في ظل استمرار وجود تفاوتات كبيرة في القدرات العسكرية تتمثل بصورة خاصة في امتلاك أحد الأطراف أسلحة نووية تمكنه من تهديد جيرانه والمنطقة. ورحبوا كذلك بالمبادرة التي قدمها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي هذا السياق، وضعوا في اعتبارهم مشروع القرار الذي قدمته الجمهورية العربية السورية، باسم المجموعة العربية، إلى مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأكدوا على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة في مختلف المحافل الدولية من أجل إقامة تلك المنطقة. ودعوا أيضا إلى الحظر الشامل والكامل على نقل كل المعدات والمعلومات والمواد والمرافق والموارد أو الأجهزة ذات الصلة بالطاقة النووية إضافة إلى حظر تقديم المساعدة في المجالات العلمية والتكنولوجية المرتبطة بالمجال النووي إلى إسرائيل. وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء التطور المستمر المتمثل في تمكين العلماء الإسرائيليين من الوصول إلى المنشآت النووية لإحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. فمن المحتمل أن يكون لهذا التطور آثار سلبية خطيرة على الأمن في المنطقة وعلى مصداقية نظام عدم الانتشار في العالم.

١٢٦ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن دعمهم للجهود التي تبذلها المجموعة العربية في فيينا لإبقاء قضية القدرات النووية الإسرائيلية قيد نظر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته الثالثة والخمسين.

١٢٧ - أكد رؤساء الدول والحكومات موقف الحركة المبدئي فيما يتعلق بعدم استخدام القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، أدانوا الهجوم الإسرائيلي على إحدى المنشآت السورية في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الذي يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، ورحبوا بتعاون سوريا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

١٢٩ - أكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي من أجل زيادة استقرار وأمن الدول الأعضاء فيها، وهي الأنشطة التي يمكن تعزيزها إلى حد كبير عن طريق الإبقاء على المراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح وتنشيطها.

١٣٠ - وإذ أكد رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مجددا مجموعة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأطراف في المعاهدة لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، أعربوا مجددا عن خيبة أملهم إزاء عجز مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ عن التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات موضوعية. وإذ أقر رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في المعاهدة بالدور الحاسم للمعاهدة في نزع الأسلحة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وافقوا على بذل كل جهد ممكن للوصول إلى نتيجة ناجحة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ودعوا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد احترامها الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة، لا سيما في مجال نزع الأسلحة النووية، ونتائج المؤتمرات التي عقدت لاستعراضها، لا سيما مؤتمر الاستعراض والتمديد لسنة ١٩٩٥ ومؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٠، واتخاذ إجراءات عملية على هذا الصعيد سعيا لتحقيق نتيجة ناجحة في مؤتمر الاستعراض عام ٢٠١٠.

١٣١ - جدد رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعوتهم لجميع الدول الأطراف فيها إلى الالتزام التزاما ثابتا بتنفيذ جميع أحكام المعاهدة ودعوا إلى التنفيذ الكامل للخطوات العملية الثلاث عشرة لبذل جهود منتظمة وتدريجية ترمي إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، ولا سيما أن تقطع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نفسها بوضوح لا لبس فيه تعهدا بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي. وأشاروا أيضا إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أعادت التأكيد على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا التي عرضتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وأكدوا أهمية إنشاء هيئات فرعية تابعة للجان الرئيسية المعنية في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ من أجل التداول بشأن خطوات عملية لبذل جهود منتظمة تدريجية ترمي إلى إزالة الأسلحة النووية؛ والنظر في اقتراحات بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥ والتوصية بها؛ والنظر في صك دولي ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية غير المشروطة للدول غير الحائزة

للأسلحة النووية واعتماد هذا الصك. وفي هذا الصدد، أكد وأعد ضرورة أن تواصل اجتماعات اللجنة التحضيرية تخصيص أوقات محددة للمداولات بشأن نزع السلاح النووي وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والضمانات الأمنية. وذكّروا بالاتفاق على أن يرأس مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة ممثل عن الحركة.

١٣٢ - دعا رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في المعاهدة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تنفيذ التزاماتها بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف، إلى حين إبرام صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية.

١٣٣ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا حق البلدان النامية غير القابل للتصرف في أن تشارك بلا تمييز في بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية. وذكروا أنهم ما زالوا يلاحظون بقلق استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للاستخدام في الأغراض السلمية. وأكدوا مرة أخرى أن أفضل سبيل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالانتشار هو إبرام اتفاقات جامعة شاملة غير تمييزية عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف. ويتعين أن تكون ترتيبات مراقبة عدم الانتشار شفافة ومفتوحة لمشاركة جميع الدول، وأن تضمن عدم فرض قيود على إمكانية الحصول على المواد والمعدات والتكنولوجيا المخصصة للأغراض السلمية التي تحتاج إليها البلدان النامية لمواصلة نموها. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن ثقتهم التامة في حياد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومراعاتها للأصول المهنية وعن رفضهم الشديد لمحاولات أي دولة لتسييس عمل الوكالة، بما في ذلك برنامج تعاونها الفني، في انتهاك للنظام الأساسي للوكالة.

١٣٤ - أكد رؤساء الدول وحكومات الدول الأطراف في المعاهدة مرة أخرى أنه لا يجوز تفسير أي شيء في المعاهدة على أنه يمس الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. وشددوا على أن هذا الحق يشكل أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة. وفي هذا الصدد، أكدوا ضرورة احترام خيارات كل بلد وقراراته في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساته أو اتفاقيات وترتيبات التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياساته الخاصة بدورة الوقود.

١٣٥ - شدد رؤساء الدول والحكومات بصفة خاصة على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو في دعم حاجة البلدان النامية المشروعة إلى الطاقة النووية بالسماح لها بالمشاركة بأقصى قدر ممكن في نقل المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية لأغراض سلمية بهدف تحقيق أقصى ما يمكن من الفوائد، وتطبيق العناصر الملائمة للتنمية المستدامة في أنشطتها.

١٣٦ - أبرز رؤساء الدول والحكومات أن مسألة النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي يجب تناولها من خلال مشاورات ومفاوضات واسعة وشاملة وشفافة تركز على جوانبها الفنية والقانونية والسياسية والاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار حول هذه المسألة المعقدة والحساسة. وأكد رؤساء الدول والحكومات على ضرروة اتخاذ القرارات بالتوافق بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى ضرورة أن يكون أي اقتراح من جانب الوكالة منسجما مع نظامها الأساسي، دون الانتقاص من حقوق الدول الأعضاء فيها غير القابلة للتصرف ببحث وتطوير واستخدام العلوم النووية للأغراض السلمية في جميع جوانبها.

١٣٧ - إذ أكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية الدور الإيجابي الذي يضطلع به أعضاء حركة عدم الانحياز في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شددوا على ضرورة تقيد كافة أعضاء الوكالة تقيدا صارما بنظامها الأساسي. وأكدوا على ضرورة تجنب أي ضغط أو تدخل غير مبرر في أنشطة الوكالة، وبخاصة في عملية التحقق، وهو ما يمكن أن ينال من كفاءة الوكالة ومصداقيتها. وأقروا بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الهيئة الوحيدة المختصة بالتحقق من الامتثال للالتزامات التي تفرضها اتفاقات الضمانات الخاصة بكل واحدة من الدول الأعضاء. وأكدوا مجددا أيضا على ضرورة التمييز بوضوح بين الالتزامات القانونية المترتبة على الدول الأعضاء بموجب اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها وبين تعهداتها الطوعية، وذلك من أجل كفالة عدم تحويل تلك التعهدات الطوعية إلى التزامات قانونية بتوفير ضمانات.

١٣٨ - أكد رؤساء الدول والحكومات أن مناقشة الدور الذي ستضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل حتى عام ٢٠٢٠ وما بعده هي مسألة ذات أهمية استثنائية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الوكالة، خاصة بالنسبة لأعضاء حركة عدم الانحياز. ومن ثم ينبغي إجراؤها من خلال عملية مداولات تتسم بالشفافية والحذر، بمشاركة نشطة من جانب جميع الدول الأعضاء في الوكالة. ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار في أي قرار على هذا الصعيد مصالح جميع الدول الأعضاء في الوكالة في سبيل التوصل إلى التوافق.

١٣٩ - أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على حرمة الأنشطة النووية السلمية، وعلى أن أي هجوم على المنشآت النووية السلمية أو التهديد بشن هجوم عليها - سواء كانت تلك المنشآت عاملة أو قيد التشييد - يمثل خطرا كبيرا على الإنسان والبيئة، ويمثل انتهاكا جسيما للقانون الدولي، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد التنظيمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأقروا بالحاجة إلى إبرام صك شامل عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف يحظر الهجوم أو التهديد بالهجوم على المنشآت النووية المخصصة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

١٤٠ - أكد رؤساء الدول والحكومات الحاجة إلى تعزيز نظم السلامة والحماية من الإشعاعات في المنشآت التي تستخدم المواد المشعة، وكذلك في منشآت معالجة النفايات المشعة، بما في ذلك النقل الآمن لهذه المواد. وأكدوا مجددا الحاجة إلى تعزيز الموجود من الأنظمة الدولية المتصلة بسلامة وأمن نقل تلك المواد. وبينما أكدوا مجددا الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لمنع إلقاء النفايات النووية أو المشعة، دعوا إلى التنفيذ الفعال لمدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للممارسات المتعلقة بحركة النفايات المشعة عبر الحدود الدولية كوسيلة لتعزيز حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

١٤١ - شدد رؤساء الدول والحكومات على أن مسألة الانتشار النووي ينبغي أن تحل بالوسائل السياسية والدبلوماسية، وأن أي تدابير ومبادرات تتخذ في هذا الصدد ينبغي أن تندرج في إطار القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة، وينبغي أن تسهم في تعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

١٦٢ - أشاد رؤساء الدول والحكومات بالعمل المتواصل الذي يقوم به الفريق العامل المعني بنزع السلاح التابع لحركة عدم الانحياز، الذي ترأسه إندونيسيا، في مجال تنسيق المسائل موضع الاهتمام المشترك لبلدان الحركة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وشجعوا جميع وفود الحركة على المشاركة النشطة في الاجتماعات الدولية لنزع السلاح، بهدف تعزيز أهداف الحركة وتحقيقها.

١٦٣ - واتساقا مع المواقف المبدئية المذكورة آنفا واسترشادا بها وتأكيدا لضرورة الدفاع عن هذه المواقف والتمسك بها وتوطيدها، اتفق رؤساء الدول والحكومات على ما يلي:

١٦٣-١ مواصلة العمل من أجل مواقف الحركة وأولوياتها في المحافل الدولية المعنية، حسب مقتضى الحال.

١٦٣-٢ تكليف مكتب التنسيق التابع للحركة ببذل الجهود المطلوبة من أجل تحقيق أهداف الحركة في اجتماعات نزع السلاح والأمن الدولية.